

Distr.: General
31 December 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في
أفريقيا وحلها عن عام ٢٠١٢، بصيغته التي أقرها أعضاء الفريق العامل.
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة والتقرير المرفق باعتبارهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) باسو سانغكو
رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع
نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها



الرجاء إعادة استعمال الورق

080113 070113 12-66872 (A)



تقرير عن أنشطة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

أولا - مقدمة

- ١ - الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا هو هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن، أنشئت عملاً بالبيان الرئاسي S/PRST/2002/2، الذي سلّم فيه المجلس بالحاجة إلى اتخاذ تدابير كافية لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، وأعلن اعترامه النظر في إنشاء فريق عامل مخصص لرصد التوصيات الواردة في بيانه الرئاسي ولتحسين التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ٢ - وعُيّن السفير والممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، باسو سانغكو، رئيساً للفريق العامل المخصص للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (انظر S/2012/2). ويبين هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل المخصص في عام ٢٠١٢.

ثانيا - تقرير عن برنامج عمل الفريق العامل في عام ٢٠١٢

- ٣ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الفريق العامل اجتماعات من أجل النظر في مسألتين مواضيعيتين هما "تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة" و "تعزيز واحترام مبدأ سيادة القانون والعدالة لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها".
- ٤ - وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، عقد الفريق العامل اجتماعاً بشأن تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، واستمع في تلك المناسبة، إلى إحاطات قدمها كل من السيدة لوز بايلي، الموظفة الأقدم لشؤون السياسات في بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد سام إيبوك، مدير شعبة أفريقيا الأولى في إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة؛ والسيد يوسف محمود، المستشار الأقدم بالمعهد الدولي للسلام. وكان الهدف الرئيسي للاجتماع هو مناقشة السبل التي يمكن بها تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها مجلس الأمن في قراره ٢٠٣٣ (٢٠١٢) وتفعيلها. وعلاوة على ذلك، تم النظر، في إطار الاجتماع، في الكيفية التي يمكن بها للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة زيادة تعزيز علاقتهما والتعاون لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا.

٥ - وأكد المشاركون في النقاش على أهمية الاستفادة من القدرات في مجال الإنذار المبكر، من قبيل فريق الحكماء، وأشاروا إلى ضرورة تعزيز آليات الإنذار المبكر القائمة بالفعل. وفي ما يتعلق بتعزيز علاقة العمل بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أوصي بأن يتم إطلاع أعضاء مجلس الأمن الجدد على أساليب عمل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وذلك من أجل تحسين علاقة العمل بين المجلسين بشأن المسائل المتعلقة بالتعامل مع حل النزاعات وإدارتها. وفضلا عن ذلك، قُدم اقتراح بأن يعمل المجلسان على إنشاء نظام لتقييم تحليل النزاعات وتبادل تحليلات الإنذارات.

٦ - وأشار إلى أن الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن الذي عقد في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف صون السلام والأمن كان تجسيدا للإرادة السياسية للمجلس لإرساء علاقة عمل أكثر فعالية مع تلك المنظمات. وأوصي بأن يستفيد المجلسان من الفرصة المتاحة أمامهما لتعزيز المرونة في علاقتهما. وشدد كثير من المتكلمين في اجتماع الفريق العامل المعقود في حزيران/يونيه على التقدم الذي أحرز في ما يخص التعاون بين المجلسين؛ بيد أنه أشير أيضا إلى أن أداء الهيئتين لم يرق إلى المستوى المطلوب في المجال السياسي، حيث أعرب بعض المشاركون عن رأي مفاده أنه يمكن مواجهة هذا التحدي عن طريق التوصل إلى فهم أفضل لمفهوم تفريع السلطة والميزة النسبية. وأثناء هذا الاجتماع، جرى التشديد على الحاجة إلى التواصل وزيادة المشاورات بين المجلسين، لأن الاتحاد الأفريقي قد أصبح شريكا استراتيجيا للأمم المتحدة.

٧ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عقد الفريق العامل اجتماعا بشأن تعزيز واحترام سيادة القانون وتحقيق العدالة لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. وكان المدعوون للمشاركة في النقاش هم السفير بول سيغر، رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام والممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة؛ والبروفيسور تيانجنا مالوا، العميد المساعد للشؤون الدولية بكلية الحقوق بجامعة ولاية بنسلفانيا؛ والبروفيسور خوسيه الفاريز، أستاذ القانون الدولي بجامعة نيويورك. وفي هذه الحلقة الدراسية، نوقشت العلاقة بين سيادة القانون ومنع نشوب النزاعات ولا سيما داخل مجلس الأمن. وأتاحت هذه المناقشة الفرصة لتبادل الآراء بشأن تطبيق مبدأ سيادة القانون. وجرى تبادل للرؤى العملية بشأن التحديات المتعلقة بتطبيق مبدأ سيادة القانون في أفريقيا وكيفية انطباق مبدأ سيادة القانون على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل النزاعات، مع التركيز على الدور الذي يضطلع به المجلس.

٨ - وأثناء الاجتماع، لوحظ وجود ارتباط وثيق بين تطبيق مبدأ سيادة القانون على الصعيد الوطني وتطبيقه على الصعيد الدولي، ولوحظ كذلك أن البلدان التي تطبق مبدأ سيادة القانون على الصعيد الوطني عادة ما تطبقه أيضا على الصعيد الدولي. وأعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أن مبدأ سيادة القانون شرط ضروري لتحقيق السلام، وأنه لا ينبغي أن يكون هناك تعارض بين المفهومين، إذ لا يمكن أن تُوجد سيادة القانون بدون وجود السلام، والعكس صحيح. ومع ذلك، فقد استُخدم مثال دارفور لتوضيح رأي آخر مفاده أن السعي إلى تحقيق العدالة بمعزل عن تحقيق السلام لم يجلب بالضرورة ذلك السلام المنشود. وفي هذا الصدد، أوصى بعض المتكلمين بإعادة النظر في تسلسل الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. وشدد آخرون على أهمية إنفاذ أوامر الاعتقال وأشاروا إلى أن العيب الرئيسي في ما يتعلق بالحالات يكمن في عدم تعاون الدول بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن.

٩ - وتم التأكيد على مسؤولية البلد المعني وتولييه زمام الأمور في ما يتعلق بإعادة بسط سيادة القانون، وشدد بعض المتكلمين على ضرورة أن يدعم المجتمع الدولي الجهود المحلية التي تُبذل في هذا الصدد، بسبل منها توفير دعم سياسي لها. ورأى أحد المتكلمين أنه لا بدّ من تفهم عدم وجود حلول قائمة على نهج واحد يناسب جميع السياقات في مجال إرساء سيادة القانون، مضيفا أنه يتعين على الأمم المتحدة احترام تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني مع توفير التوجيه والتشجيع في الوقت نفسه.

١٠ - وجرى الإعراب في الاجتماع عن آراء مفادها أنه يتعين على مجلس الأمن أن يتقيد بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة عند تسوية النزاعات، وأنه يلزم بذل جهود متضافرة لكفالة تنفيذ قرارات المجلس بدون أي تمييز.

١١ - واستنادا إلى الخبرات المستمدة من تجربة بوروندي حيث شجع المجتمع المدني ذو الحضور القوي على بسط سيادة القانون وناضل من أجل ذلك، أعرب في الحلقة الدراسية عن رأي مفاده أنه لا يمكن فصل سيادة القانون عن المسائل الاجتماعية والسياسية. ولوحظ أن الضغط "من القاعدة إلى القمة" يفضي عموما إلى إرساء مبدأ سيادة القانون، غير أن ترافق الضغط من القاعدة إلى القمة مع الضغط "من القمة إلى القاعدة" محبذ أكثر في هذا الصدد.

ثالثاً - خلاصة

١٢ - أثناء فترة تولي جنوب أفريقيا رئاسة الفريق العامل، شدد الرئيس تشديدا كبيرا على مسألة جعل الاجتماعات مفتوحة أمام مشاركة دول من غير الدول الأعضاء في مجلس الأمن وكذلك منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك التي تعمل بمهمة على أرض الواقع. وشجع الرئيس على إجراء مناقشات مفتوحة وصريحة من أجل غرس الأفكار التي يمكن أن تسهم على نحو إيجابي في تحسين عمل المجلس، ولا سيما أن جدول أعماله يتركز في الغالب على المسائل المتعلقة بأفريقيا.

١٣ - ويود الرئيس أن يوصي الفريق العامل بأن يواصل عقد مزيد من الاجتماعات المفتوحة من هذا النوع. واستفاد الرئيس، أثناء فترة توليه رئاسة الفريق، من خبرات متنوعة من الأوساط الأكاديمية ومن الأمانة العامة للأمم المتحدة وغير ذلك من الممارسين. وقد أثرى هذه الأمور المناقشات بما إثراء إذ وفر خبرات وتجارب مختلفة. ولذلك يشجع الرئيس على مواصلة هذه الممارسة. وعلاوة على ذلك، يشجع الرئيس على إعادة النظر في بعض المواضيع بصورة دورية من أجل إجراء دراسة أكثر تعمقا لتلك التحديات التي ما زالت قائمة في أفريقيا، بهدف تحديد آليات للتخفيف من حدتها عن طريق الحوار المستمر.

١٤ - وإضافة إلى ذلك، ينبغي الإشارة إلى ما ورد في الفقرة ١٨ من القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، حيث قرر مجلس الأمن متابعة البيانات الصادرة عن الاجتماعات التشاورية السنوية للمجلسين، من خلال قنوات منها فريقه العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. ولذلك ينبغي للفريق العامل أن يواصل الاضطلاع بهذه الولاية المهمة التي أوكلها إليه المجلس.

١٥ - ويلاحظ الرئيس أن مختلف الاجتماعات قد أفضت، في إطار المضي قدما، إلى توصيات مفيدة للغاية بشأن علاقة مجلس الأمن مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فضلا عن تعزيز مبدأ سيادة القانون في حالات ما بعد انتهاء النزاع، الأمر الذي يمكن أن يعزز عمل المجلس. وفي هذا الصدد، يود الرئيس أن يقترح على المجلس أن ينظم مناقشة تفاعلية أو معتكفا استنادا إلى هذه التوصيات وذلك للنظر في تلك التوصيات التي يمكن إدراجها ضمن عمل المجلس. وسيكون من المهم إدماج ما خرجت به مناقشات الفريق العامل المخصص من نتائج قيمة في أعمال مجلس الأمن المتعلقة ببلد أو موضوع محدد.

١٦ - ويود الرئيس أن يعرب عن امتنانه شخصيا وامتنان وفد جنوب أفريقيا لأعضاء الفريق العامل على تعاونهم وعلى ما قدموه من دعم له في النهوض بولاية الفريق العامل. ويعرب الرئيس أيضا عن تقديره للمنظمات ولجميع الأفراد الذين أثروا إما إثراء مناقشات الفريق العامل.

١٧ - وأخيرا، أود أن أشكر الأمانة العامة على مساعدتنا في النهوض بولايتنا وأخص بالشكر السيد جيمس سترلين والسيدة مارلين ألفريد والسيد أوسيلوكا أوبازي الذين سبق أن قدموا لنا المساعدة. ويتمنى الرئيس لمن يخلفه كل التوفيق في مواصلة العمل الهام الذي يضطلع به الفريق العامل.